

استدامة المالية العامة وفق سياسة الحكومة الحالية أمر مستحيل

«الشال»: تجاوز ضغوط المدى القصير باللجوء إلى الاقتراض تبعاته على الوطن «غير محتملة»

دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 6.6% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية سبتمبر 2018. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان تصبح نسبة النمو نحو 4.4%. وحقق محفظة قروض وسلف شاملا التمويل الإسلامي للعلاء والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعا بلغت نسبته 5.5% وقيمتها 855.9 مليون دينار كويتي ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 16.359 مليار دينار كويتي «56.6% من إجمالي الموجودات» مقابل 15.503 مليار دينار كويتي «56.5% من إجمالي الموجودات» في نهاية عام 2018. وارتفعت بنحو 952.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 6.2% عند المقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018 عندما بلغ إجمالي المحفظة آنذاك نحو 15.407 مليار دينار كويتي «56.8% من إجمالي الموجودات». وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، قد تبلغ نسبة النمو نحو 4.2%.

البيان	2019-9-30	2018-9-30	البيان	القيمة	القيمة
البيان	القيمة	القيمة			
مجموع الموجودات	27,122,719	24,962,237			
مجموع الموجودات	1,789,221	1,506,216			
مجموع حقوق الملكية الخاصة بـصافي البنك	2,105,838	2,105,838			
مجموع الإيرادات التشغيلية	461,799	762,701			
مجموع المصروفات التشغيلية	302,084	221,789			
التغيرات	149,715	540,912			
صافي الربح	1,944	24,890			
صافي الربح	30,370	289,812			

الإيرادات الكلية للبنك الوطني الكويتية 30% سبتمبر



إيرادات النفط إلى الخلف

- معظم سيناريوهات المستقبل للنفط غير واعدة والتحكم شبه مستحيل في متغيرات العرض
- تتأرجح أوضاع معظم الدول النفطية ما بين النموذج النرويجي الناجح والنموذج الفنزويلي الفاشل
- بنك الكويت الوطني يحقق 320 مليون دينار خلال نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من 2019

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك «من غير احتساب حقوق الملكية» قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 1.266 مليار دينار كويتي أي ما نسبتها 5.3%. لتصل إلى نحو 24.993 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية 2018. وحقق ارتفاعا بنحو 1.507 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 6.4% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في الفترة نفسها من العام الفائت، وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان تبلغ نسبة النمو نحو 4.6% وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى 86.5% مقارنة مع نحو 86.6% في الفترة نفسها من العام الفائت.

مقداره 30.4 مليون دينار كويتي أي ما نسبتها 10.5%. مقارنة بنحو 289.6 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض إجمالي المخصصات بنحو 40.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 28% على الرغم من ارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وعليه، انخفض الربح التشغيلي للبنك بنحو 8.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 1.9% ليبلغ نحو 451 مليون دينار كويتي مقارنة مع 459.7 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي ربح خاص بالمساهمين بلغ نحو 302.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 272.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 29.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبتها 10.9% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018.

الذي يعكس تحسنا في إيرادات التشغيلية للبنك، وارتفعت إيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3.9 مليون دينار كويتي، بينما حقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 91.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 93.1 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، في حين ارتفع بند صافي تعاقب وديانات بنحو 2.4 مليون دينار كويتي، ليصل إلى 116.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع 114.4 مليون دينار كويتي، وكذلك ارتفع بند صافي إيرادات الاستثمارات بنحو 5.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 6.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.4 مليون دينار كويتي.

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من عام 2019، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك «بعد خصم الضرائب» قد بلغ نحو 320 مليون دينار كويتي، بارتفاع

الجاري، تقدر الوحدة مؤشرات مستقرة لإداء الاقتصاد الكلي العراقي، فالتنوؤ الحقيقي المتوقع في عام 2019 بحدود 3.5% و2.8% في عام 2020 وإن تحقق معظمه للارتفاع في الطاقة الإنتاجية للنفط، ومعدلات التضخم 1.1% و1.5% للعاملين، وعجز الموازنة العامة 1.3% -3% وتتصل إلى أكثر من 400 مليار دولار أمريكي لحمل الإيرادات، والسنوات الخمس الأخيرة هي سنوات شحة في إيرادات النفط، وتقدر وحدة المعلومات في مجلة «الايكونوميست» أن تصل إيراداته النفطية في عامي 2019 و2020 إلى نحو 185 مليار دولار أمريكي، أو أكثر من 200 مليار دولار أمريكي لجمالها، وفي سنتين. ورغم ذلك، فشلت إيراداته في ملاءمة الضرورات الأساسية جدا للناس، مثل الغذاء والماء والكهرباء والسكن والبنية التحتية والثقافة، والوظيفة، مصدر الحصول على كل ما تقدم.

في تقرير لوحدة المعلومات مجلة Country-Report - في 7 أكتوبر

تقدم. ذلك يعني أن إيرادات النفط إلى انخفاض، ورغم خفض إنتاج «أوبك» إلا أن ذلك لم يمنع معدل الأسعار من الانخفاض أيضا، ويحدث رغم الهبوط الحاد في صادرات نتجين رئيسيين مثل إيران وليبيا، وفي دول تعتمد بشكل شبه كلي في تمويل موازنتها مثل الكويت التي تبلغ مساهمة النفط في إيرادات الموازنة نحو 90%، وليس لديها خيار غير ضبط نفقاتها، والأهم، هو أن تقوم الحكومة بعرض مشروع استخداماتها للأموال المكتسبة، وما لم يكن عائدتها أعلى من تكلفة اقتراضها، وما لم تكن مشروعات تخلق فرص عمل مواطنين، لا معنى لإجازة اقتراضها.

ما يقترض من تعيه الحكومة هو أن استدامة المالية العامة وفق سياساتها الحالية وفق أوضاع سوق النفط الحالية والمستقبلية، أمر مستحيل، وأن تجاوز ضغوط المدى القصير باللجوء إلى الاقتراض تبعاته على الوطن غير مستحتملة. ونعتقد أن خيارها هو أن توازن ما بين تكلفة البقاء لها ومخاطر استقرار الوطن، والشح إن أردته يعني الإرتقاء بالوطن إلى النموذج النرويجي، بينما الفشل يعني الهبوط إلى النموذج الفنزويلي، والسياسة المالية حتى هذه اللحظة باتجاه النموذج الأخير.

مقارنة مع 114.4 مليون دينار كويتي، وكذلك ارتفع بند صافي إيرادات الاستثمارات بنحو 5.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 6.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.4 مليون دينار كويتي.

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من عام 2019، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك «بعد خصم الضرائب» قد بلغ نحو 320 مليون دينار كويتي، بارتفاع

الجاري، تقدر الوحدة مؤشرات مستقرة لإداء الاقتصاد الكلي العراقي، فالتنوؤ الحقيقي المتوقع في عام 2019 بحدود 3.5% و2.8% في عام 2020 وإن تحقق معظمه للارتفاع في الطاقة الإنتاجية للنفط، ومعدلات التضخم 1.1% و1.5% للعاملين، وعجز الموازنة العامة 1.3% -3% وتتصل إلى أكثر من 400 مليار دولار أمريكي لحمل الإيرادات، والسنوات الخمس الأخيرة هي سنوات شحة في إيرادات النفط، وتقدر وحدة المعلومات في مجلة «الايكونوميست» أن تصل إيراداته النفطية في عامي 2019 و2020 إلى نحو 185 مليار دولار أمريكي، أو أكثر من 200 مليار دولار أمريكي لجمالها، وفي سنتين. ورغم ذلك، فشلت إيراداته في ملاءمة الضرورات الأساسية جدا للناس، مثل الغذاء والماء والكهرباء والسكن والبنية التحتية والثقافة، والوظيفة، مصدر الحصول على كل ما تقدم.

في تقرير لوحدة المعلومات مجلة Country-Report - في 7 أكتوبر

تقدم. ذلك يعني أن إيرادات النفط إلى انخفاض، ورغم خفض إنتاج «أوبك» إلا أن ذلك لم يمنع معدل الأسعار من الانخفاض أيضا، ويحدث رغم الهبوط الحاد في صادرات نتجين رئيسيين مثل إيران وليبيا، وفي دول تعتمد بشكل شبه كلي في تمويل موازنتها مثل الكويت التي تبلغ مساهمة النفط في إيرادات الموازنة نحو 90%، وليس لديها خيار غير ضبط نفقاتها، والأهم، هو أن تقوم الحكومة بعرض مشروع استخداماتها للأموال المكتسبة، وما لم يكن عائدتها أعلى من تكلفة اقتراضها، وما لم تكن مشروعات تخلق فرص عمل مواطنين، لا معنى لإجازة اقتراضها.

ما يقترض من تعيه الحكومة هو أن استدامة المالية العامة وفق سياساتها الحالية وفق أوضاع سوق النفط الحالية والمستقبلية، أمر مستحيل، وأن تجاوز ضغوط المدى القصير باللجوء إلى الاقتراض تبعاته على الوطن غير مستحتملة. ونعتقد أن خيارها هو أن توازن ما بين تكلفة البقاء لها ومخاطر استقرار الوطن، والشح إن أردته يعني الإرتقاء بالوطن إلى النموذج النرويجي، بينما الفشل يعني الهبوط إلى النموذج الفنزويلي، والسياسة المالية حتى هذه اللحظة باتجاه النموذج الأخير.

ما يقترض من تعيه الحكومة هو أن استدامة المالية العامة وفق سياساتها الحالية وفق أوضاع سوق النفط الحالية والمستقبلية، أمر مستحيل، وأن تجاوز ضغوط المدى القصير باللجوء إلى الاقتراض تبعاته على الوطن غير مستحتملة. ونعتقد أن خيارها هو أن توازن ما بين تكلفة البقاء لها ومخاطر استقرار الوطن، والشح إن أردته يعني الإرتقاء بالوطن إلى النموذج النرويجي، بينما الفشل يعني الهبوط إلى النموذج الفنزويلي، والسياسة المالية حتى هذه اللحظة باتجاه النموذج الأخير.

ما يقترض من تعيه الحكومة هو أن استدامة المالية العامة وفق سياساتها الحالية وفق أوضاع سوق النفط الحالية والمستقبلية، أمر مستحيل، وأن تجاوز ضغوط المدى القصير باللجوء إلى الاقتراض تبعاته على الوطن غير مستحتملة. ونعتقد أن خيارها هو أن توازن ما بين تكلفة البقاء لها ومخاطر استقرار الوطن، والشح إن أردته يعني الإرتقاء بالوطن إلى النموذج النرويجي، بينما الفشل يعني الهبوط إلى النموذج الفنزويلي، والسياسة المالية حتى هذه اللحظة باتجاه النموذج الأخير.

مقارنة مع 114.4 مليون دينار كويتي، وكذلك ارتفع بند صافي إيرادات الاستثمارات بنحو 5.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 6.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.4 مليون دينار كويتي.

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من عام 2019، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك «بعد خصم الضرائب» قد بلغ نحو 320 مليون دينار كويتي، بارتفاع

الجاري، تقدر الوحدة مؤشرات مستقرة لإداء الاقتصاد الكلي العراقي، فالتنوؤ الحقيقي المتوقع في عام 2019 بحدود 3.5% و2.8% في عام 2020 وإن تحقق معظمه للارتفاع في الطاقة الإنتاجية للنفط، ومعدلات التضخم 1.1% و1.5% للعاملين، وعجز الموازنة العامة 1.3% -3% وتتصل إلى أكثر من 400 مليار دولار أمريكي لحمل الإيرادات، والسنوات الخمس الأخيرة هي سنوات شحة في إيرادات النفط، وتقدر وحدة المعلومات في مجلة «الايكونوميست» أن تصل إيراداته النفطية في عامي 2019 و2020 إلى نحو 185 مليار دولار أمريكي، أو أكثر من 200 مليار دولار أمريكي لجمالها، وفي سنتين. ورغم ذلك، فشلت إيراداته في ملاءمة الضرورات الأساسية جدا للناس، مثل الغذاء والماء والكهرباء والسكن والبنية التحتية والثقافة، والوظيفة، مصدر الحصول على كل ما تقدم.

في تقرير لوحدة المعلومات مجلة Country-Report - في 7 أكتوبر

تقدم. ذلك يعني أن إيرادات النفط إلى انخفاض، ورغم خفض إنتاج «أوبك» إلا أن ذلك لم يمنع معدل الأسعار من الانخفاض أيضا، ويحدث رغم الهبوط الحاد في صادرات نتجين رئيسيين مثل إيران وليبيا، وفي دول تعتمد بشكل شبه كلي في تمويل موازنتها مثل الكويت التي تبلغ مساهمة النفط في إيرادات الموازنة نحو 90%، وليس لديها خيار غير ضبط نفقاتها، والأهم، هو أن تقوم الحكومة بعرض مشروع استخداماتها للأموال المكتسبة، وما لم يكن عائدتها أعلى من تكلفة اقتراضها، وما لم تكن مشروعات تخلق فرص عمل مواطنين، لا معنى لإجازة اقتراضها.

ما يقترض من تعيه الحكومة هو أن استدامة المالية العامة وفق سياساتها الحالية وفق أوضاع سوق النفط الحالية والمستقبلية، أمر مستحيل، وأن تجاوز ضغوط المدى القصير باللجوء إلى الاقتراض تبعاته على الوطن غير مستحتملة. ونعتقد أن خيارها هو أن توازن ما بين تكلفة البقاء لها ومخاطر استقرار الوطن، والشح إن أردته يعني الإرتقاء بالوطن إلى النموذج النرويجي، بينما الفشل يعني الهبوط إلى النموذج الفنزويلي، والسياسة المالية حتى هذه اللحظة باتجاه النموذج الأخير.

ما يقترض من تعيه الحكومة هو أن استدامة المالية العامة وفق سياساتها الحالية وفق أوضاع سوق النفط الحالية والمستقبلية، أمر مستحيل، وأن تجاوز ضغوط المدى القصير باللجوء إلى الاقتراض تبعاته على الوطن غير مستحتملة. ونعتقد أن خيارها هو أن توازن ما بين تكلفة البقاء لها ومخاطر استقرار الوطن، والشح إن أردته يعني الإرتقاء بالوطن إلى النموذج النرويجي، بينما الفشل يعني الهبوط إلى النموذج الفنزويلي، والسياسة المالية حتى هذه اللحظة باتجاه النموذج الأخير.

ما يقترض من تعيه الحكومة هو أن استدامة المالية العامة وفق سياساتها الحالية وفق أوضاع سوق النفط الحالية والمستقبلية، أمر مستحيل، وأن تجاوز ضغوط المدى القصير باللجوء إلى الاقتراض تبعاته على الوطن غير مستحتملة. ونعتقد أن خيارها هو أن توازن ما بين تكلفة البقاء لها ومخاطر استقرار الوطن، والشح إن أردته يعني الإرتقاء بالوطن إلى النموذج النرويجي، بينما الفشل يعني الهبوط إلى النموذج الفنزويلي، والسياسة المالية حتى هذه اللحظة باتجاه النموذج الأخير.

مقارنة مع 114.4 مليون دينار كويتي، وكذلك ارتفع بند صافي إيرادات الاستثمارات بنحو 5.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 6.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.4 مليون دينار كويتي.

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من عام 2019، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك «بعد خصم الضرائب» قد بلغ نحو 320 مليون دينار كويتي، بارتفاع

الجاري، تقدر الوحدة مؤشرات مستقرة لإداء الاقتصاد الكلي العراقي، فالتنوؤ الحقيقي المتوقع في عام 2019 بحدود 3.5% و2.8% في عام 2020 وإن تحقق معظمه للارتفاع في الطاقة الإنتاجية للنفط، ومعدلات التضخم 1.1% و1.5% للعاملين، وعجز الموازنة العامة 1.3% -3% وتتصل إلى أكثر من 400 مليار دولار أمريكي لحمل الإيرادات، والسنوات الخمس الأخيرة هي سنوات شحة في إيرادات النفط، وتقدر وحدة المعلومات في مجلة «الايكونوميست» أن تصل إيراداته النفطية في عامي 2019 و2020 إلى نحو 185 مليار دولار أمريكي، أو أكثر من 200 مليار دولار أمريكي لجمالها، وفي سنتين. ورغم ذلك، فشلت إيراداته في ملاءمة الضرورات الأساسية جدا للناس، مثل الغذاء والماء والكهرباء والسكن والبنية التحتية والثقافة، والوظيفة، مصدر الحصول على كل ما تقدم.

في تقرير لوحدة المعلومات مجلة Country-Report - في 7 أكتوبر

تقدم. ذلك يعني أن إيرادات النفط إلى انخفاض، ورغم خفض إنتاج «أوبك» إلا أن ذلك لم يمنع معدل الأسعار من الانخفاض أيضا، ويحدث رغم الهبوط الحاد في صادرات نتجين رئيسيين مثل إيران وليبيا، وفي دول تعتمد بشكل شبه كلي في تمويل موازنتها مثل الكويت التي تبلغ مساهمة النفط في إيرادات الموازنة نحو 90%، وليس لديها خيار غير ضبط نفقاتها، والأهم، هو أن تقوم الحكومة بعرض مشروع استخداماتها للأموال المكتسبة، وما لم يكن عائدتها أعلى من تكلفة اقتراضها، وما لم تكن مشروعات تخلق فرص عمل مواطنين، لا معنى لإجازة اقتراضها.

ما يقترض من تعيه الحكومة هو أن استدامة المالية العامة وفق سياساتها الحالية وفق أوضاع سوق النفط الحالية والمستقبلية، أمر مستحيل، وأن تجاوز ضغوط المدى القصير باللجوء إلى الاقتراض تبعاته على الوطن غير مستحتملة. ونعتقد أن خيارها هو أن توازن ما بين تكلفة البقاء لها ومخاطر استقرار الوطن، والشح إن أردته يعني الإرتقاء بالوطن إلى النموذج النرويجي، بينما الفشل يعني الهبوط إلى النموذج الفنزويلي، والسياسة المالية حتى هذه اللحظة باتجاه النموذج الأخير.

ما يقترض من تعيه الحكومة هو أن استدامة المالية العامة وفق سياساتها الحالية وفق أوضاع سوق النفط الحالية والمستقبلية، أمر مستحيل، وأن تجاوز ضغوط المدى القصير باللجوء إلى الاقتراض تبعاته على الوطن غير مستحتملة. ونعتقد أن خيارها هو أن توازن ما بين تكلفة البقاء لها ومخاطر استقرار الوطن، والشح إن أردته يعني الإرتقاء بالوطن إلى النموذج النرويجي، بينما الفشل يعني الهبوط إلى النموذج الفنزويلي، والسياسة المالية حتى هذه اللحظة باتجاه النموذج الأخير.

ما يقترض من تعيه الحكومة هو أن استدامة المالية العامة وفق سياساتها الحالية وفق أوضاع سوق النفط الحالية والمستقبلية، أمر مستحيل، وأن تجاوز ضغوط المدى القصير باللجوء إلى الاقتراض تبعاته على الوطن غير مستحتملة. ونعتقد أن خيارها هو أن توازن ما بين تكلفة البقاء لها ومخاطر استقرار الوطن، والشح إن أردته يعني الإرتقاء بالوطن إلى النموذج النرويجي، بينما الفشل يعني الهبوط إلى النموذج الفنزويلي، والسياسة المالية حتى هذه اللحظة باتجاه النموذج الأخير.